البنـد الثالث:

التقـدم المحـرز لاسـتكمال متطلبـات منطقـة التجـارة الحـرة العربيـة الكبـرى وإقامة الاتحاد الجمركي العربي.

مذكرة شارحة

بشأن

تقرير حول التقدم المحرز لاستكمال متطلبات منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وإقامة الاتحاد الجمركي العربي

—

عرض الموضوع:

أولاً: منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى "التنفيذ والمتابعة والمتطلبات":

1- تحرير التجارة السلعية بين الدول العربية:

- عقدت لجنة التنفيذ والمتابعة عدة اجتماعات لها في إطار متابعة تنفيذ متطلبات منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، حيث تم متابعة عمل اللجان المستحدثة الخاصة بتطوير الإطار التشريعي لمنطقة التجارة، والتي انتهت من عملها. وسوف يتم عرض الملاحق الأربعة الخاصة بتسهيل التجارة والقيود الفنية والملكية الفكرية والقيود الفنية على التجارة على مشروع جدول أعمال الدورة (110) للمجلس الاقتصادي والاجتماعي تمهيداً لاعتمادها؛ علماً بأن المجلس الاقتصادي والاجتماعي قد أصدر في دورته (109) القرار رقم (2327) بتاريخ 2022/2/10، أكد بموجبه على أن تكون جميع الملاحق المكملة للبرنامج التنفيذي للمنطقة إلزامية، على أن يتم إدخالها حيز النفاذ بقرار من المجلس الاقتصادي والاجتماعي على غرار البرنامج التنفيذي للمنطقة. كما اعتمد المجلس في نفس القرار آلية التزام الدول الأعضاء بقرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي ذات العلاقة بمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى. كما رحب المجلس بمبادرة إنشاء منصة عربية للمنافسة (شبكة المنافسة العربية)، والتي سيكون لها انعكاسات إيجابية على التعاون العربي المشترك في هذا المجال.
- وبخصوص قواعد المنشأ التفصيلية العربية، عقدت اللجنة الفنية لقواعد المنشأ العربية عدة اجتماعات، تم خلالها الموافقة على إصدار شهادات المنشأ الكترونياً، وأن تكون بنفس المواصفات التي أقرها المجلس الاقتصادي والاجتماعي بموجب قراره رقم (2/1707) د.ع (80) بتاريخ 2007/9/6، وهو ما أكد عليه المجلس الاقتصادي والاجتماعي بموجب قراره رقم (2305) د.ع (108) بتاريخ 2021/9/2، باستثناء أن تكون الخلفية بيضاء عوضاً عن الخضراء اعتباراً من 2022/1/1، على أن تتضمن رابط التحقق من صحة الشهادة أو أية وسيلة تحقق الكترونية أخرى. كما تم الموافقة على دليل المستخدم لقواعد المنشأ العربية من قبل المجلس الاقتصادي والاجتماعي بموجب القرار رقم (2327) د.ع (109) بتاريخ 2022/2/10، وقامت الأمانة العامة بطباعته وتعميمه على الدول العربية الأعضاء لتعظيم الاستفادة منه.
- في إطار المعالجات التجارية، أصدر المجلس الاقتصادي والاجتماعي القرار رقم (2305) د.ع (108) بتاريخ 2021/9/2، والذي وجّه بموجبه بالبدء بتطبيق آلية المعالجات التجارية في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى بشكل استرشادي لمدة ثلاث سنوات اعتباراً من 2022/1/1، على أن تُطبق بشكل إلزامي اعتباراً من 2025/1/1.

- وبخصوص تحديث آلية تسوية المنازعات في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، عقدت لجنة الخبراء القانونيين المختصين لتطوير آلية تسوية المنازعات في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى عدة اجتماعات؛ حيث انتهت من مناقشة (27) مادة وباقي نحو (6) مواد سيتم مناقشتها في الاجتماع القادم للجنة.

2- <u>الشؤون الجمركية:</u>

- تنفيذاً لقرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي ذات الصلة، تم رفع التحفظات الواردة على اتفاقية تنظيم النقل بالعبور "الترانزيت"، باستثناء تحفظ كل من المملكة الأردنية الهاشمية والجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وتم اعتمادها من المجلس الاقتصادي والاجتماعي بموجب القرار رقم (2327) د.ع (109) بتاريخ 2022/2/10.
- وفيما يتعلق بتطورات اتفاقية التعاون الجمركي العربي، فقد وقعت كلٌّ من: المملكة الأردنية الهاشمية، مملكة البحرين، المملكة العربية السعودية، دولة فلسطين، دولة قطر، جمهورية مصر العربية، المملكة المغربية على الاتفاقية. كما قامت جميع الدول الموقِّعة على الاتفاقية، باستثناء مملكة البحرين، بالتصديق عليها. ووفقاً لنص الاتفاقية، فإنها تحتاج لتصديق سبع دول حتى تدخل حيز النفاذ.

<u>ثانياً: تحرير التجارة في الخدمات:</u>

دخلت اتفاقية تحرير التجارة في الخدمات بين الدول العربية حيز النفاذ اعتباراً من 2019/10/14، حيث أصبحت نافذة في (5) دول عربية هي: المملكة الأردنية الهاشمية، المملكة العربية السعودية، جمهورية مصر العربية، دولة الأمارات العربية المتحدة، سلطنة عمان. كما اعتمد المجلس الاقتصادي والاجتماعي جداول التزامات 12 دولة عربية، هي: المملكة الأردنية الهاشمية، دولة الإمارات العربية المتحدة، المملكة العربية السعودية، جمهورية السودان، سلطنة عمان، دولة فلسطين، دولة قطر، دولة الكويت، الجمهورية اللبنانية، جمهورية مصر العربية، المملكة المغربية، الجمهورية اليمنية.

<u>ثالثاً: الاتحاد الجمركي العربي:</u>

- عقدت لجنة الاتحاد الجمركي العربي عدة اجتماعات تم خلالها عرض الدراسات التي أعدتها الأمانة العامة بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والتي من شأنها تسهيل عملية التفاوض في الموضوعات المنوطة بها لجنة الاتحاد الجمركي العربي، والتي سبق أن طلبتها اللجنة من أجل المساعدة في مرحلة التفاوض، والخاصة بآلية توزيع الحصيلة الجمركية، وآلية تعويض الدول المتضررة من توحيد التعريفة، ودعم الصناعة الوطنية، وحماية الصناعة المحلية، وذلك بمشاركة الخبراء مُعدّي الدراسات للإجابة على استفسارات الدول. كما ناقشت اللجنة عدة موضوعات، من أهمها: عمل لجنة التعريفة الجمركية العربية الموحدة ومنهجية التفاوض على توحيد الرسوم الجمركية العربية.
- تلقت الأمانة العامة مذكرة المندوبية الدائمة للمملكة المغربية رقم (2659) بتاريخ 2022/7/20، تتضمن بعض الملاحظات حول موضوع الاتحاد الجمركي العربي. وفي هذا الإطار، قامت الأمانة العامة بمخاطبة المندوبية الموقرة بموجب مذكرتها رقم (958) بتاريخ 2022/8/3، تفيد خلالها بأن التحفظ الخاص بالمملكة في هذا الموضوع سيعرض على الدورة العادية (110) للمجلس الاقتصادي والاجتماعي ضمن تقرير وتوصيات الاجتماع (38) للجنة الاتحاد الجمركي العربي.

* (<u>مرفق:</u> تقرير مختصر أعدته الأمانة العامة حول تطورات منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وتحرير التجارة في الخدمات والاتحاد الجمركي العربي).

مرفق

القطاع الاقتصادي
إدارة التكامل الاقتصادي العربي

تقرير مختصر

حول

تطورات منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وتحرير التجارة في الخدمات والاتحاد الجمركي العربي

—

واصلت الأمانة الفنية لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى "إدارة التكامل الاقتصادي العربي- بالقطاع الاقتصادي لجامعة الدول العربية" متابعة العمل على استكمال أركان منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، بالإضافة الى متابعة مجال تحرير التجارة في الخدمات بين الدول العربية وقد حققت تقدماً ملموس في هذا الصدد، وذلك في سبيل الارتقاء بمستوي التكامل الاقتصادي العربي بين الدول العربية وصولا لإقامة الاتحاد الجمركي العربي، وفيما يلي الإنجازات المتحققة وفقاً لمحاور العمل:

المحور الأول: تحرير التجارة السلعية وتسهيل التجارة بين الدول العربية:

إن منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى الركيزة الأساسية لتحرير التجارة السلعية بين الدول العربية، والتي ظهرت أهميتها وأهمية التقارب الجغرافي والتكامل الإقليمي في وقت الأزمات كما حدث خلال أزمة جائحة كوفيد-19 وعمليات الإغلاق التي ترتبت عليها، فكان هناك حرص من متخذي القرار في الدول العربية على ضرورة استمرار العمل وعقد اجتماعات للجان المعنية وورش العمل لتفادي أية مشكلات قد تواجه التبادل التجاري بين الدول الأعضاء بالمنطقة وكذلك تبادل الخبرات في أفضل الممارسات في التعامل مع الأزمة، كما تم الطلب من الدول العربية إخطار الأمانة الفنية بالإجراءات الاستثنائية المتخذة خلال الأزمة بهدف التعميم على الدول تعزيزاً لمبدأ الشفافية في إطار المنطقة، وقد شهد عام 2020 عقد العديد من الاجتماعات لمتابعة أداء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى والذي كانت أهم نتائجها الاتي:

- **قواعد المنشأ:** شهد عام 2019 الانتهاء من قواعد المنشأ التفصيلية في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، حيث دخلت القائمة الأولي والتي تتضمن نحو 90 في المائة من قواعد المنشأ في يونية 2019 ثم تم إقرار القائمتين 2، 3 والخاصة بالمتبقي من السلع الزراعية والسلع الصناعية الثانية لتدخل حيز النفاذ في الأول من يونية 2020، ومن ثم يمكن القول انه تم حل أحد اهم العقبات التي كانت تواجه منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.
- **واستجابة** للوضع الاستثنائي الذي فرضته عمليات الإغلاق جراء الجائحة، فقد سارع المجلس الاقتصادي والاجتماعي في استصدار قرار رقم 2305 بقبول شهادة المنشأ الصادرة الكترونياً (المدرج بها الختم والتوقيع الإلكتروني) من قبل الدول العربية، طالما يتوفر بها إمكانية التحقق من بيانات الشهادة من خلال رابط

التحقق الموجود عليها الخاص بالجهة الرسمية، أو أي وسيلة تحقق الكرتونية أخرى، مع الاحتفاظ بنموذج شهادة المنشأ المعتمد في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وبما يتوافق مع الأحكام العامة لقواعد المنشأ العربية، وهنا يجدر الإشارة إلى أن هذا الإجراء الاستثنائي قد مهد الطريق لشروع الدول الأعضاء في قبول شهادة المنشأ الإلكترونية، والذي يعد من متطلبات تسهيل التجارة لتحقيق مزيد من الاندماج في الأسواق العالمية، وتسهيلا على المتعاملين فقد اقر المجلس الاقتصادي والاجتماعي استثناء شهادات المنشأ الإلكترونية من الخلفية الخضراء ، حيث يمكن إصدارها بخلفية بيضاء، وفي هذا الاطار قامت الأمانة العامة بإعداد دليل المستخدم لقواعد المنشأ العربية والتي تم إقراره من المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، وتم طباعته وتوزيعه على الدول الأعضاء، وتعمل اللجنة حاليا على تطوير الأحكام العامة لقواعد المنشأ تنفيذا لقرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

- **المعالجات التجارية:** لتتمكن الدول الأعضاء من اتخاذ الإجراءات المناسبة لمواجهة حالات الإغراق والدعم والوقاية في إطار المنطقة، وبشكل لا يتعارض مع الإجراءات التي تتخذها الدول منفردة لمواجهة تلك الحالات، من خلال وضع سياسة تجارية مشتركة تقوم على مبادئ موحدة فيما يخص الإجراءات الخاصة بحماية التجارة لا سيما من الإغراق والدعم والوقاية وبالشكل الذي يصحح المصاعب المفاجئة ويقلل من حجم الضرر في الأسواق العربية، اعتمد المجلس الاقتصادي والاجتماعي آلية المعالجات التجارية بموجب القرار (ق 2305–د.ع. 108–2022/9/2)_ والتي تتضمن آلية الإجراءات الفنية لمكافحة الإغراق، وآلية الإجراءات الفنية للدعم والتدابير التعويضية في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، ونظرا للأوضاع الاستثنائية التي تمر بها المنطقة، فقد تقرر تطبيقها بشكل استرشادي لمدة ثلاث سنوات، تمهيدا لتطبيقها بشكل الزامي اعتبارا من 2025/1/1.
- **تطوير منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى:** أن استكمال أركان المنطقة باستحداث ملاحق مكملة للبرنامج التنفيذي للمنطقة، حيث شكلت لجان من أجل التفاوض على ملاحق قانونية خاصة بموضوعات الصحة والصحة النباتية والقيود الفنية على التجارة والملكية الفكرية وتسهيل التجارة، وقد كثفت تلك اللجان من عملها، حيث تم الانتهاء من الملاحق الخاصة بالصحة والصحة النباتية، القيود الفنية على التجارة، الملكية الفكرية، ومن المقرر الانتهاء من ملحق تسهيل التجارة قبل شهر سبتمبر 2022، تنفيذا لقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي في هذا الشأن تمهيدا لعرضها عل المجلس الاقتصادي والاجتماعي للاعتماد في دورته العادية (110).
- **حماية المنافسة ومراقبة الاحتكارات في الدول العربية:** تعد قوانين تنظيم وحماية المنافسة المشروعة، ومنع الممارسات الاحتكارية الضارة، وإنشاء أجهزة تقوم على التطبيق الصحيح لتلك القوانين؛ من أهم الركائز الأساسية لخلق بيئة اقتصادية تنافسية قائمة على الكفاءة الاقتصادية وتعمل وفقاً لقواعد وآليات سليمة وعادلة في السوق، وإدراكا من الدول العربية بأهمية التنسيق فيما بينها في هذا المجال بما يسهم في الحد من تجنب مخالفة القوانين، وتبادل الخبرات بين الأجهزة المعنية على المستوي الإقليمي، وبما يحقق التقارب فيما بينها، تم الانتهاء من إعداد بروتوكول للتعاون في مجال المنافسة بالدول العربية وتم اعتماده من المجلس الاقتصادي والاجتماعي بالقرار رقم (ق2289 – د.ع107 – 2021/2/4)، والذي يعد بداية لتحقيق تعاون فعال بين

الدول العربية في هذا المجال سيتبعها خطوات أخرى، كما يتم مناقشة إعداد قانون استرشادي عربي للمنافسة ليكون مرجع للدول العربية في تعديل أو سن قوانين المنافسة لديها، وتنفيذا لبرتوكول التعاون تم اطلاق أول شبكة عربية للمنافسة في مارس 2022.

- **حماية المستهلك** تابع الفريق العربي للخبراء والمختصين في مجال حماية المستهلك في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى إعداد المسودة الأولية للدليل الاسترشادي لحماية المستهلك في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، حيث تم تشكيل فريق مفتوح العضوية –لمن يرغب– من الدول الأعضاء لمناقشة الدليل بشكل تفصيلي وعرض ما يتم التوصل إليه على الفريق العربي لحماية المستهلك، كما تم إعداد دليل مجمع للقوانين واللوائح المنظمة لحماية المستهلك بالدول العربية،
- **سلامة الغذاء:** بالتعاون بين جامعة الدول العربية ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية تم إنشاء الفريق العربي لسلامة الغذاء والذي يتكون من كبار مُمثلي الجهات المختصة بسلامة الغذاء في الدول العربية المعنية، وذلك من أجل تنسيق تدخلات سلامة الغذاء والتوافق عليها والعمل على تنفيذها من قبل أجهزة الرقابة والتفتيش في المنطقة العربية. وحقق الفريق العديد من المهام أهمها الانتهاء من إعداد مقترح تنفيذي لنظام الإنذار العربي السريع للأغذية والأعلاف، مقترح تنفيذي لشهادات عربية مشتركة لتصدير واستيراد الأغذية وإجراءاتها التابعة، توثيق أفضل الممارسات العربية في تصميم وتطبيق أنظمة الفحص (الأردن والسعودية والمغرب)، دلائل المشاركة العربية بأعمال كودكس، تنسيق الموقف العربي تجاه جدول أعمال كودكس في دورتيه الـ 40 و41، المساهمة في تدقيق أداة FAO/WHO لتقييم أنظمة الرقابة على الأغذية (22 خبيرا عربيا مدربا).
- **التعاون الجمركي:** وافق المجلس الاقتصادي والاجتماعي بموجب القرار (ق 2058–د.ع.96–2015/9/3) على اتفاقية التعاون الجمركي بين الدول العربية وتجدر الإشارة إلى أن عام 2020 شهد توقيع جمهورية مصر العربية ومملكة البحرين، بينما في العام الجاري 2022 انضمت المملكة المغربية للاتفاقية، ليبلغ عدد الدول الموقعة عليها 7 دول عربية، حيث وقع على الاتفاقية كل من: المملكة الأردنية الهاشمية، مملكة البحرين، المملكة العربية السعودية، دولة فلسطين، دولة قطر، جمهورية مصر العربية والمملكة المغربية، كما أودعت وثائق التصديق كل من المملكة الأردنية الهاشمية، المملكة العربية السعودية، دولة فلسطين، دولة قطر، جمهورية مصر العربية والمملكة المغربية وينتظر إيداع وثيقة تصديق مملكة البحرين لتدخل الاتفاقية حيز النفاذ.
- **اتفاقية تنظيم النقل بالعبور "الترانزيت" بين الدول العربية:** تم الانتهاء من تعديل الاتفاقية، وقد عقدت اللجنة المعنية اجتماعاتها، حيث تم خلاله رفع كافة التحفظات على مشروع الاتفاقية باستثناء الفقرة (1) من المادة الخامسة والتي تتحفظ عليها المملكة الأردنية الهاشمية، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية وجمهورية العراق، وقد تم اعتماد الاتفاقية من المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورة فبراير 2022 بموجب القرار رقم 2327.

المحور الثاني: تحرير التجارة في الخدمات بين الدول العربية:

أكتسب التعاون العربي بُعد جديد بدخول اتفاقية تحرير التجارة في الخدمات بين الدول العربية حيز النفاذ اعتبارا

من 2019/10/14، وقد شجع ذلك دولة فلسطين للانضمام إلى هذه الاتفاقية، لتكون بذلك الدولة الثانية عشر التي اعتمد المجلس الاقتصادي والاجتماعي جدول التزاماتها، كما تقدمت مملكة البحرين بجداول التزاماتها وجاري مناقشتها في لجنة تحرير التجارة في الخدمات، وتواصل باقي الدول إجراءاتها للانضمام الى هذه الاتفاقية، حيث تعد تحرير التجارة الخدمية أحدي الروافد الهامة لتعزيز التجارة السلعية، وقد دخلت الاتفاقية حيز النفاذ في خمس دول عربية هي المملكة الأردنية الهاشمية، المملكة العربية السعودية، الإمارات العربية المتحدة، جمهورية مصر العربية، وسلطنة عمان.

المحور الثالث: الاتحاد الجمركي العربي:

أن الوصول إلى إقامة اتحاد جمركي عربي أحد أهم أهداف العمل العربي المشترك، وفي سبيل لذلك تم العمل على استكمال متطلبات إقامة الاتحاد الجمركي العربي والتطبيق الكامل له واستكمال عمل اللجان الفنية لمهامها، وقد طلبت لجنة الاتحاد الجمركي العربي من الأمانة العامة للجامعة إعداد دراسات خاصة لتسهيل التفاوض لإقامة الاتحاد الجمركي العربي؛ وقامت الأمانة العامة للجامعة بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بإعداد تلك الدراسات حيث تم الانتهاء منها وهي تحت عنوان : توزيع الحصيلة الجمركية في إطار الاتحاد الجمركي العربي، تعويض الدول المتضررة من تخفيض نسبة التعريفة الجمركية لديها بالاتحاد الجمركي العربي، السلع المستثناة في إطار الاتحاد الجمركي العربي، حماية المنتجات الوطنية في إطار الاتحاد الجمركي العربي، دعم المنتجات المحلية في إطار الاتحاد الجمركي العربي، والمرونة والتدرج في الانضمام للاتحاد الجمركي العربي، في حين انتهت لجنة التعريفة الجمركية العربية الموحدة من وضع نسب الرسوم الجمركية المطبقة والمثبتة في إطار منظمة التجارة العالمية للدول الأعضاء، وسيتم مراجعتها خلال الاجتماعات القادمة .